سام
للحقوق والحريات

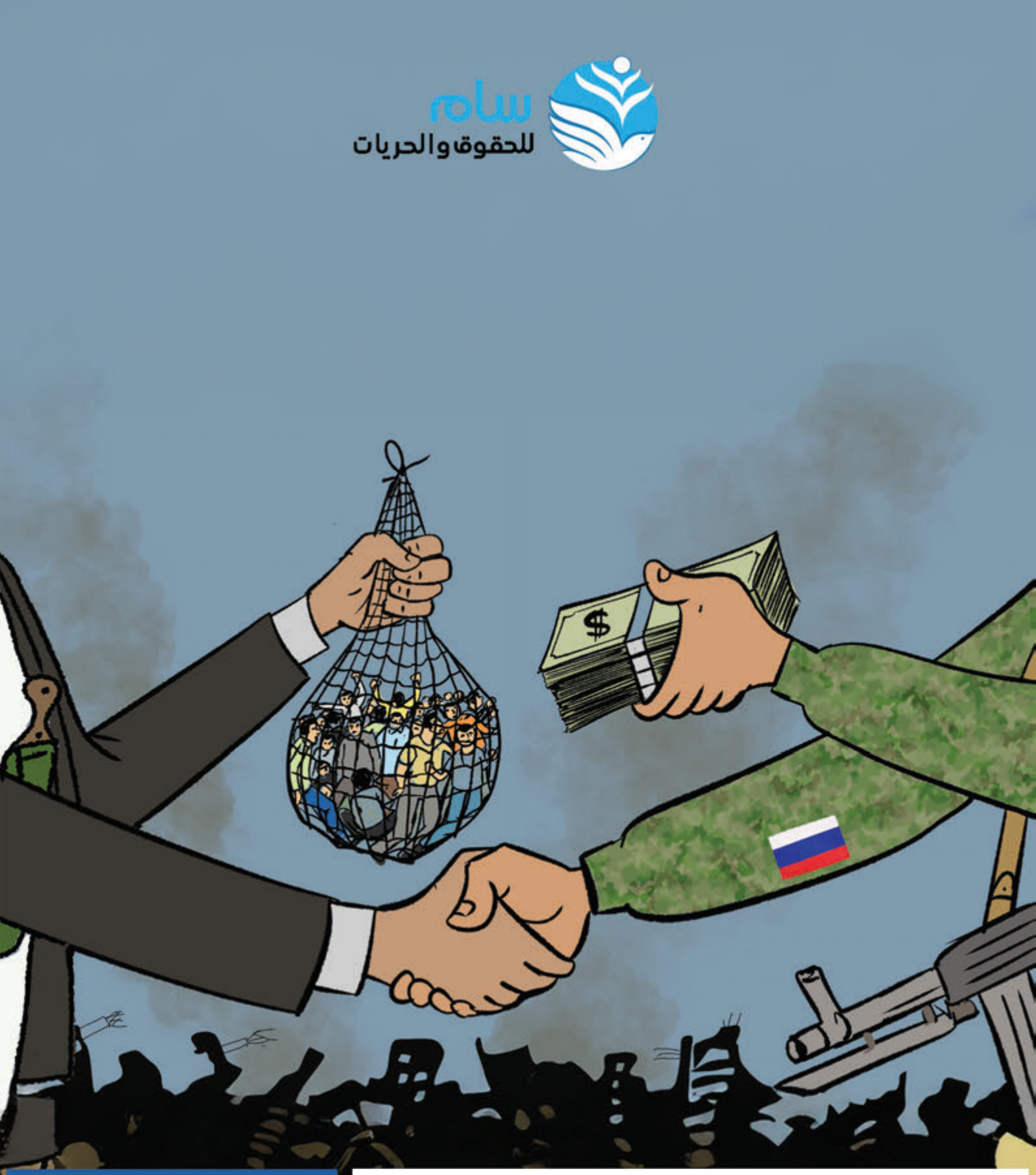

تـــجـــارة الـــمـــوت

كيف تم اسْتغلال اليمنيين للقتال في أوكرانيا

info@samrl.org
www.samrl.org

DEC 2024

SAM
Rights & Liberties

من نحن؟

منظمة سام للحقوق الحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية بدأت نشاطها في يناير / كانون الثاني ٢٠١٦ ، وحصلت علي ترخيص عمل في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٧ . تسعي المنظمة لرصد وثيق انتهاكات حقوق الانسان في اليمن ، والعمل علي وقف الانتهاكات من خلال العمل علي المناصر بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية ، احداث وعي حقوقي من خلال العمل علي التنمية الحقوقي في واواسط المجتمع ، والعمل علي محاسبة منتهكي حقوق الانسان في اليمن بالتعاون مع الاليات الدولية والمنظمات الحقوقية .

محتويات التقرير

١. مقدمة

٢. ملخص تنفيذي

٣. منهجية التقرير

٤. تفاصيل عمليات التجنيد

٥. شهادات الضحايا

٦. تحليل قانوني

٧. التوصيات

ملخص تنفيذي

يتناول هذا التقرير الحقوقي عملًا تحقيقيًا شاملاً حول إقحام الشباب اليمني في الحرب الروسية-الأوكرانية من خلال شبكات تجنيد قسرية استغلت الظروف الإنسانية المأساوية في اليمن، جراء الحرب المستمرة منذ سنوات. يكشف التقرير عن وجود تنسيق بين شبكات يمنية وروسية تهدف إلى نقل المجندين اليمنيين إلى أوكرانيا للقتال ضمن صفوف الجيش الروسي. مع هذه الديناميكيات، تتضح الآثار الحقوقية والاجتماعية العميقة التي تترتب على هؤلاء المجندين في ظل الحرب الدائرة.

يُسلط التقرير في السياق العام الضوء على شبكة معقدة من التجنيد القسري، حيث تقوم مجموعات محلية بالتعاون مع وسطاء دوليين لتجنيد شباب يمني تحت وعود كاذبة بوظائف وأجور مغرية، تصل في بعض الأحيان إلى ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي، ومع غياب الرقابة وضعف الوعي القانوني، يصبح الشباب اليمني فريسة سهلة للاستغلال في النزاعات العسكرية. يتم نقل هؤلاء المجندين عبر سلطنة عمان باستخدام تأشيرات سياحية مزورة من القنصلية الروسية، مما يساهم في تسهيل عملية التجنيد.

يخلص التقرير إلى أن شبكة التجنيد القسري لا تقتصر على الوكلاء المحليين بل تشمل أيضًا أفرادًا مرتبطين بجماعات سياسية داخل اليمن، مثل عبد الولي الجابري، الذي يعد من الأسماء البارزة في هذه الشبكات، حيث يتم استدراج المجندين عبر وعود بالهجرة والعمل، ثم يتم نقلهم عبر قنوات غير قانونية إلى روسيا، ويُحتجزون في معسكرات تدريب عسكرية قسرية. هذه العمليات غالبًا ما تتم دون علم المجندين الكامل بالعواقب القانونية أو الإنسانية المترتبة على توقيعهم على عقود غير مترجمة.

كما يعرض التقرير تفاصيل دقيقة حول الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المجندون بعد وصولهم إلى روسيا، إذ يُجبرون على القتال في ظروف قاسية وغير إنسانية، ويُحرَمون من الطعام والرعاية الطبية، بالإضافة إلى تعرضهم للإصابات والوفاة بسبب القصف العشوائي في جبهات القتال، وهو ما يشير إلى مدى استغلال هذه الشبكات لهشاشة الوضع الإنساني للمجندين.

يشير التقرير إلى أن الظروف الاقتصادية المزرية في اليمن، بما في ذلك البطالة والفقر المنتشر، تجعل من الشباب هدفًا سهلًا للاستغلال، إضافة إلى أن غياب الوعي بالقوانين الدولية والمحلية يزيد من تعرضهم للاستغلال من قبل الشبكات القسرية، ويجعلهم أكثر عرضة للانتهاك في محيط النزاع العسكري.

يكشف التقرير أيضًا عن العلاقة بين الحوثيين وروسيا في هذا السياق، حيث يشير إلى التنسيق بين هذه الشبكات لتحقيق مصالح سياسية وعسكرية. هذا التنسيق يساهم في توسيع دائرة تأثير روسيا في اليمن، حيث تستخدم شبكات التجنيد لتعزيز وجودها في الصراع، وهو ما يعكس بشكل واضح تداخل الصراعات الإقليمية والدولية مع معاناة المواطنين اليمنيين.

ويخلص التقرير إلى عدد من التوصيات إلى الحكومة اليمنية منها ضرورة اتخاذ خطوات حازمة لملاحقة ومعاقبة المتورطين في عمليات التجنيد القسري، من خلال تشديد القوانين الوطنية لحماية الشباب من الاستغلال ، و تعزيز الوعي المجتمعي حول مخاطر التجنيد القسري وتوفير الدعم اللازم للمجندين العائدين.

وأخرى إلى المجتمع الدولي بضرورة تكثيف الرقابة على المنافذ التي يتم من خلالها تجنيد اليمنيين، مثل سلطنة عمان وروسيا، وفتح تحقيقات دولية حول هذه الانتهاكات، والضغط على الأمم المتحدة والمجالس الحقوقية المختصة للتحقيق في الانتهاكات المتعلقة بتجنيد المرتزقة.

يختتم التقرير بتأكيد على أن استغلال الشباب اليمني في الحرب الروسية-الأوكرانية ليس مجرد انتهاك لحقوق الإنسان، بل هو أيضًا جزء من أزمة أوسع تتداخل فيها المصالح الدولية والإقليمية مع المأساة الإنسانية، منوهًا إلى ضرورة اتخاذ إجراءات قانونية عاجلة لحماية المجندين العائدين وتفادي تكرار مثل هذه الانتهاكات.

السياق العام للتقرير

تفاقمت معاناة اليمنيين بسبب الصراع المستمر الذي دخل عامه العاشر، حيث يشهد اليمن انهيارًا شاملًا لمؤسسات الدولة، مما أفرز فراغًا سياسيًا وأمنيًا استغلته قوى داخلية وخارجية لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية. في ظل هذه الظروف، تحول اليمنيون إلى خيارات محفوفة بالمخاطر بحثًا عن سبل للعيش الكريم. إذ تدفع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، كارتفاع معدلات الفقر والبطالة، اليمنيين إلى الهجرة أو المغامرة بالانضمام إلى أطراف القتال في الداخل أو الخارج.

تتزايد التقارير حول تورط يمنيين في صراعات دولية، حيث تفيد شهادات بأن بعض اليمنيين قد تم استغلالهم عبر وعود كاذبة بوظائف مغرية ليجدوا أنفسهم منخرطين في نزاعات مسلحة. ومن الأمثلة البارزة، ظاهرة التجنيد لصالح أطراف الحرب الروسية-الأوكرانية، والتي تشير إلى استهداف شباب يمنيين يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة.

هذه التطورات لا يمكن فصلها عن المشهد السياسي الإقليمي. تقارير مختلفة ألمحت إلى تطور العلاقة بين جماعة الحوثيين وموسكو، حيث يُعتقد أن هناك تنسيقًا غير مباشر في عمليات استقطاب اليمنيين للقتال في مناطق النزاع. يأتي ذلك في ظل علاقات الحوثيين الدولية المتنامية، وخصوصًا مع القوى الداعمة لمواقفهم، مما يثير تساؤلات حول مستوى التنسيق في استغلال اليمنيين كوقود لصراعات دولية.

السياق العام للتقرير

إلى جانب التجنيد، يسعى العديد من اليمنيين إلى الهجرة نحو أوروبا، هربًا من الظروف الكارثية. إلا أن غياب الدولة وضعف آليات الحماية يجعلهم عرضة لشبكات الاتجار بالبشر التي تستغل حاجتهم الماسة للعمل. تقارير سابقة أفادت بمشاركة يمنيين في صراعات إقليمية مثل القتال في السودان، وهو ما يعكس نمطًا خطيرًا من الاستغلال القائم على وعود كاذبة.

هذه الظاهرة تُسلط الضوء على الأبعاد الأخلاقية والقانونية لتجنيد الأفراد في مناطق النزاع. تُعتبر عمليات التجنيد القسري واستغلال ضعف الأوضاع الاقتصادية لليمنيين خرقًا واضحًا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقيات جنيف التي تحظر تعريض المدنيين للخطر. كما تدخل هذه الانتهاكات ضمن نطاق الاتجار بالبشر، وفق بروتوكولات الأمم المتحدة الخاصة بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص.

في ظل هذه التطورات، تبرز الحاجة إلى تحقيق دولي مستقل يكشف عن المسؤولين عن تجنيد اليمنيين واستغلالهم في سياقات نزاعات دولية. كما يجب على الأطراف الدولية تعزيز آليات الحماية وتوفير الدعم الإنساني لليمنيين، بما يخفف من استغلال أوضاعهم الاقتصادية في أجندات سياسية وعسكرية.

تشكل هذه القضية تحديًا إنسانيًا وقانونيًا يتطلب تحركًا سريعًا من قبل المجتمع الدولي لضمان المساءلة وحماية حقوق الإنسان.

منهجية التقرير

اعتمد اعداد هذا التقرير على العديد من المصادر ، بهدف تقديم صورة دقيقة وشاملة حول قضية تجنيد اليمنيين للقتال في الحرب الأوكرانية لصالح القوات الروسية ، اولي هذه المصادر المفتوحة في تتبع المعلومات والأخبار المنشورة عبر المصادر المواقع الإخبارية ، ووسائل الإعلام المحلية والدولية ومنصات التواصل الاجتماعي، حيث رُصدت تقارير وشهادات توثق الأحداث ذات الصلة.

كما اعتمدت علي العديد من المقابلات بالواتس اب تزيد علي ١٢ مقابلة مع مجندين يمنين سواء في روسيا او عادوا الي اليمن ، ينتمي اغلبهم الي محافظة تعز واب ، أجريت المقابلات من فريق سام في الفترة ما بين يونيو الي نوفمبر ٢٠٢٤ ، تضمنت هذه المقابلات توثيقًا للظروف التي مر بها الضحايا، بدءًا من عملية الاستقطاب وحتى المواقف التي واجهوها أثناء نقلهم أو عند وصولهم إلى مناطق النزاع ، تم اخبار الذين تم التواصل معهم بالهدف من المقابلة ، وكيفية استخدامها في تقرير خاص بالتجنيد الي روسيا ، كما اخذت منهم الموافقة المستنيرة لنشر ما ادلوا به بعضهم وافق علي نشر اسمه ،والاغلب رفض خشية أي تداعيات سلبية عليهم، لكن المنظمة اتخذت قرار بإخفاء جميع الأسماء .

منهجية التقرير

كذلك اجرت المنظمة مقابلات عن بعد مع شهود عيان ، ومحاميين بعض الضحايا، وقريب واحد لاحد المجندين.
بالإضافة الى المقابلات، راجع فريق البحث العديد من التقارير و الوثائق القانونية ذات الصلة بعملية التجنيد بما في ذلك المحاضر في اقسام الشرطة كما راجع فريق المنظمة بعض الفيديوهات والصوتيات التي أرسلت وقام بتحليلها .

في إطار التزامها بالحياد والموضوعية، أرسلت المنظمة رسائل رسمية إلى القنصلية الروسية في سلطنة عمان لطلب توضيحات أو ردود على المزاعم الواردة، ووضعها في نتائج تحقيق المنظمة ، كما أرسلت بتاريخ ... رسالة ل" عبدالولي الجابري" لمعرفة رأيه حول المزاعم التي وثقتها المنظمة بشأن تورطه في عملية تجنيد يمنين للقتال في أوكرانيا لصالح القوات الروسية ،،بوعود زائفه ، الهدف من هذه الخطوة كان تعزيز الشفافية واحترام مبدأ الحق في الرد.

اجري التقرير تحليل المعلومات وفق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مع التركيز على المبادئ المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر ومنع العمل القسري. كما تم التأكد من مصداقية الأدلة وتوثيقها بطريقة تتيح استخدامها كقاعدة للمساءلة القانونية ضد الجهات المتورطة في هذه الانتهاكات.

واجهة المنظمة العديد من التحديات والصعوبات اثناء اعداد التقرير أهمها الوضع الأمني الذي يعيشه المجندون والخوف المحيط بهم ، وصعوبة التواصل مع الجهات ذات الصلة بالتقرير .

تُبرز هذه المنهجية الشاملة التزام التقرير بتوفير أساس حقوقي متين، يسمح بتسليط الضوء على الانتهاكات المستمرة والمطالبة بمحاسبة الجهات المعنية، في سبيل تحقيق العدالة وحماية الحقوق الأساسية للضحايا.

الفرع الأول

شبكات الاستغلال والتجنيد

مـــن الحـــرب إلى فـــخ المرتزقة

يستعرض هذا الفصل تعقيدات قضية تجنيد اليمنيين للقتال في روسيا، بدءًا من دوافع الشباب الاقتصادية والاجتماعية، وصولًا إلى استغلالهم عبر شبكات منظمة تستخدم الحيل والوعود الكاذبة. كما يكشف عن تورط جهات محلية ودولية في عمليات تتسم بالاحتيال والاتجار بالبشر، مع تسليط الضوء على الظروف القاسية التي يواجهها المجندون داخل روسيا، وما يعكسه ذلك من أزمات أعمق في المشهد اليمني.

الحرب وأسباب أخرى

يواجه اليمن أزمة اقتصادية وإنسانية غير مسبوقة، حيث يعاني ٨٠٪ من السكان – أي حوالي ٢٤ مليون شخص – من الفقر، وفق تقارير الأمم المتحدة. معدل البطالة بين الشباب تجاوز ٦٠٪، في حين أن ١٧ مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و٥ ملايين منهم على شفا المجاعة. التضخم المتصاعد أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٠٠٪ منذ عام ٢٠١٥، بينما سجلت تكلفة سلة الغذاء الأساسية ارتفاعًا غير مسبوق، حيث يحتاج الفرد إلى ما يزيد عن ضعف الحد الأدنى للأجور لتلبية احتياجاته اليومية.
الريال اليمني شهد انهيارًا كارثيًا، حيث بلغ سعر الصرف أكثر من ١٥٠٠ ريال للدولار في المناطق الخاضعة للحكومة، مقارنة بـ٢١٥ ريالًا فقط قبل الحرب، مما أدى إلى شلل تام في القدرات الشرائية للمواطنين. توقف صادرات النفط، التي تمثل ٧٠٪ من الإيرادات الوطنية، كبّد الدولة خسائر تُقدّر بمليارات الدولارات، بينما بلغت تكلفة الحرب الإجمالية على الاقتصاد أكثر من ٩٠ مليار دولار، بحسب البنك الدولي. مع توقف الرواتب منذ أكثر من سبع سنوات، بات ١,٢ مليون موظف حكومي بلا دخل مستدام، ما دفع ملايين الأسر إلى حافة الجوع.
دفعت هذه الأسباب الشباب الي البحث عن فرص للعيش ، تتسم بالخطورة أحيانا ، منها القتال لصالح طرف من الأطراف ، سواء داخل اليمن او خارجة ، مثل أوكرانيا، مقابل رواتب تصل إلى ٣٠٠٠ دولار شهريًا. ووسط هذه الفوضى، باتت اليمن "دولة منهارة" بحسب وصف البنك الدولي، حيث يعتمد أكثر من ٧٠٪ من السكان على المساعدات الإنسانية، ومع ذلك يعاني المجتمع الإنساني من نقص حاد في التمويل، ما يهدد بزيادة الأوضاع سوءًا في بلد يعيش أسوأ كارثة إنسانية في العصر الحديث.

في حديث إلى منظمة سام، ذكر أحد المجندين ممن قُبض عليهم في منفذ صرفيت بمحافظة المهرة شرقي اليمن، أن الوضع الاقتصادي الصعب وغياب التكافل المجتمعي دفعاه للقبول بالذهاب إلى روسيا للعمل مع الجيش الروسي في أوكرانيا، مضيفًا: "كنت أفكر من قبل أن أهاجر إلى الاتحاد الأوروبي، ولما سمعت أنه في فيز [إلى روسيا] قلت هذه فرصة، وما كنت أتصور أنه يأخذوهم بالقوة او من المطار مباشرة إلى المعسكر".
ويتابع حديثه بالقول: "كنت أحلم بمجتمع واعٍ تملؤه المحبة، مجتمع يتقبل آراءك وتعيش فيه بحرية وكرامة، وما حدث هو العكس، إذ أصبح الوطن فريسة تُنتهب وبات المواطن مغلوبًا على أمره يعيش حالة من الاغتراب في بلده، في ظل تجاهل الحكومة لمعاناة الناس.

وفقًا لما أكده الخبير العسكري علي الذهب، فإن التجنيد يعد أحد الإفرازات الرئيسية للحروب والصراعات، وله تداعيات عميقة على المستوى الاجتماعي، خاصة فئة الشباب. من بين الأسباب التي تدفع هؤلاء الشباب إلى الانخراط في هذه العمليات، يبرز فقدان الفرص داخل المجتمع، ولا سيما للشباب المتعلمين وأصحاب المهارات المهنية، إذ أن هذا العجز في إيجاد فرص عمل مناسبة يمثل دافعًا رئيسيًا للهجرة والنزوح، سواء داخل البلاد أو نحو الخارج.

وفي هذا السياق، يشير الذهب إلى أن بعض هؤلاء الشباب قد يجدون أنفسهم مجبرين على الانضمام إلى الجماعات المسلحة كمرتزقة في مناطق النزاعات مثل السودان وروسيا، حيث يتم جذبهم بعروض مالية مغرية من قبل جهات تستقطبهم، سواء كانت عربية أو أجنبية. هذا الواقع يتجسد في رغبة الشباب في الحصول على فرص اقتصادية، ويعكس بشكل جلي تأثيرات الحرب على الجيل الحالي.

ويرى الذهب أن طموح الشباب بالوصول إلى أوروبا للحصول على الجنسية يعد دافعًا آخر، فقد أصبح الحصول على الجنسية الأوروبية أحد الطموحات الرئيسية لليمنيين، سواء المتعلمين أو غير المتعلمين، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. وهو ما يعزز الرغبة في الانخراط في العمليات العسكرية، حيث يشير الخبير إلى أن روسيا قد تكون قدمت عروضًا تجذب الشباب اليمني، من خلال إمكانية الحصول على الجنسية الروسية مقابل الانضمام إلى الجيش الروسي، بالإضافة إلى الأجر المالي الذي يُعتبر محفزًا كبيرًا.

أما العامل الثالث، فيتعلق بالجهل والفقر، حيث يشير الذهب إلى أن العديد من المجندين يتم استغلالهم من قبل الوسطاء الذين يقدمون لهم وعودًا بالمال في مقابل الانضمام للقتال، ولا يعتقد الذهب أن ثمة دوافع أيديولوجية وراء هذا التجنيد، بل يرى أن الأسباب هي في الأساس اجتماعية، ويعود ذلك إلى انتشار الفساد وغياب الفرص أمام الشباب، مما جعلهم عرضة للاستغلال من قبل الجماعات المتنفذة، والتي تتحكم في فرص العمل لصالح أفرادها.

ويختتم الذهب حديثه بالقول إن مسألة التجنيد في سياق الحرب ليست مجرد قضية عسكرية، بل هي أيضًا انعكاس للأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع اليمني.

عبدالولي الجابري وشبكة تجنيد يمنيين للجيش الروسي:
تفاصيل مثيرة في تقرير أمني

طبقًا لتقرير أمني سري صادر عن جهة تابعة للحكومة الشرعية في اليمن واطلعت عليه منظمة "سام"، فقد كشف التقرير النقاب عن شبكة معقدة يقودها عبدالولي الجابري، عضو مجلس النواب التابع لجماعة أنصار الله (الحوثيين) في صنعاء، وهو قائد عسكري برتبة لواء. ويؤكد التقرير أن الجابري أسس شركة في العاصمة العمانية مسقط، وُصفت بأنها واجهة لتنظيم عمليات نقل مجندين يمنيين إلى روسيا بغرض الانضمام إلى الجيش الروسي.

التقرير يورد أن الجابري زار روسيا في مايو ٢٠٢٤ برفقة مساعده محمد قاسم العلياني، اطلعت المنظمة علي طلب قدمه العلياني قدمة للقنصلية الروسية للحصول علي فيزا للسفر الي روسيا بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٢٤ ، وكذا صورة للفيزا الصادرة من القنصلية بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٢٤ ، وصالحه حتي ١٢ أغسطس ٢٠٢٤ ، يعتقد بحسب الافادات ان الجابري اجري اجتماعات مع شخصيات روسية غير رسمية لوضع التفاصيل اللوجستية والمالية لنقل المجندين. ويبدو أن هذه الاجتماعات أثمرت عن تسهيل دخول دفعة أولى مكونة من ١٢٠ مجندًا يمنيًا إلى روسيا.

إلى جانب ذلك، تسلم مكتب الجابري عددًا كبيرًا من جوازات السفر اليمنية لتقديمها إلى القنصلية الروسية بهدف تسريع إجراءات السفر.

ويشير التقرير أيضًا إلى شخصية غامضة تدعى "ديمتري"، روسي الجنسية، يعمل كممثل للجانب الروسي مع مكتب الجابري، حيث كان دوره محوريًا في تسهيل العمليات بين الأطراف، ما يشير إلى مستوى عالٍ من التنسيق بين الجانبين.

تكشف هذه المعلومات عن أبعاد جديدة للصراع اليمني، حيث تتداخل مصالح إقليمية ودولية في استغلال الأوضاع الداخلية لتحقيق أجندات عسكرية وسياسية، وفي هكذا سياق فإن النشاط الذي قاده الجابري يفتح الباب أمام تساؤلات أوسع حول طبيعة الدور الروسي في اليمن، ومدى تأثير هذا التحرك على ديناميكيات النزاع الإقليمي والدولي.

وعود وخداع وابتزاز

تُظهر شهادات عديدة حصلت عليها سام، وتقارير صحفية، أن المجندين اليمنيين تعرضوا لعملية خداع ممنهجة من قبل شركة "الجابري وشركائه"، حيث تم استقطابهم بوعود مالية مغرية شملت دفعات تصل إلى ١٠ آلاف دولار، وراتب شهري قدره ٢٥٠٠ دولار، بالإضافة إلى حوافز أخرى كالتأمينات والجنسية. بيد أن الواقع كان مختلفًا تمامًا؛ إذ وجد هؤلاء العمال أنفسهم محتجزين في معسكرات داخل روسيا، تُفرض قيود صارمة على حركتهم، فلا يُسمح لهم بالمغادرة إلا تحت حراسة مشددة ولأغراض محدودة جدًا كشراء احتياجات أساسية، ليعودوا بعدها مباشرة إلى مواقع احتجازهم.
نقلت موقع ال" فاينانشال تايمز" شهادات أحد المجندين يدعى "نبيل" تحدث للصحيفة بأنه كان جزءًا من مجموعة تضم ٢٠٠ شخص تم تجنيدهم خلال سبتمبر، حيث تلقى وعودًا بأن ذهابه إلى روسيا من أجل الدراسة والعمل.

وأضاف أنهم وقّعوا عقودًا لم يتمكنوا من قراءتها، ليتضح أنها عقود تجنيد في الجيش الروسي ، وذكر مجند آخر اسمه "عبد الله" أنه تلقى وعودًا بمكافأة قدرها ١٠ آلاف دولار وألفي دولار شهريًا، للعمل بتصنيع الطائرات المسيّرة، والحصول على الجنسية الروسية، لكنه تفاجأ بمشاركته في عمليات القتال. وأفاد "عبد الله" بأنه نُقل قسرًا من المطار إلى منشأة عسكرية، وأُجبر على توقيع عقد التجنيد تحت تهديد السلاح، ثم أُرسل إلى قاعدة عسكرية بالقرب من روستوف قرب الحدود الأوكرانية.
بعض المجندين الذي وصلوا الي روسيا افاد " سام " انه بمجرد وصولهم الي المطار ومعرفة الهدف من تجنيدهم رفض العمال بشدة الانخراط في جبهات القتال، مؤكدين أنهم حضروا على أساس عقود عمل مدنية، وليس بصفة مقاتلين. إلا أن هذا الموقف أدى إلى تعقيد أوضاعهم، حيث أُبلغوا بعدم وجود سبيل للخروج أو العودة إلى بلادهم، وقد حاول المحتجزون إيصال معاناتهم عبر تقديم شكاوى رسمية للسفير المعني في المنطقة، لكن دون نتائج ملموسة، على الرغم من تفاقم أوضاعهم خاصةً مع ورود تقارير عن وفاة بعض العمال في ظروف غامضة أثناء عمليات قتالية.

حصلت منظمة سام علي تسجيلات ، تبين أن المجندين يواجهون أشكالاً متعددة من الاستغلال المالي، حيث طالبهم منسق الشبكة بمبالغ مالية زاعمًا أنها مخصصة لتكاليف المتابعة القانونية. التسجيلات تكشف تهديدات ، منها التحذير من "الصراخ "، وهو ما يبدو أنه اصطلاح محلي يُستخدم للإشارة إلى انتقام أو عواقب وخيمة. كما أشار المتحدث إلى ترتيبات لاستقبال الجابري في روسيا، مما يعزز الشكوك حول وجود شبكة منظمة تشمل وسطاء وشركات متعددة الأطراف.

تضمنت التهديدات أيضًا استخدام عبارات تشير إلى ملاحقتهم في حال رفضهم الدفع، موضحًا أن "العلياني"، ممثل الشركة، سيلاحقهم داخل روسيا. ، متهما المجندين بنقض العهود ، واذا لم يدفعوا المبالغ هناك خطوات احترازية ، وسوف يطاردهم من مكان الي مكان " يقصد في روسيا " ، واذا سافر " العلياني الي روسيا لن تكون في صالحهم ، ويتهددهم باللفاظ يمنية بالندم "

الفرع الثاني

طريق الوعود الكاذبة

استغلال الشباب اليمني في التجنيد الدولي

يرصد هذا الفصل عمليات التجنيد الممنهجة التي تستهدف الشباب اليمني تحت غطاء فرص اقتصادية وهمية. يكشف عن المسارات المعقدة والشبكات المنظمة التي تُدار لتحقيق أهداف تجنيد الأفراد للقتال في نزاعات خارجية، معتمدين على وعود مالية مغرية تستغل تدهور الظروف المعيشية في اليمن. يتناول الفصل الأبعاد القانونية والحقوقية لهذه الانتهاكات وانعكاساتها على الحقوق الأساسية للأفراد.

ما قبل رحلة الموت

تابعت منظمة "سام" قضية التجنيد غير القانوني للشباب اليمنيين في روسيا، وتمكنت من جمع شهادات مباشرة من مجندين سابقين، بالإضافة إلى تقارير من مصادر أمنية، وتبين أن هذه العمليات التي تجري تحت غطاء الوعود بمكافآت مالية كبيرة، تشكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان وتُبرز الاستغلال الاقتصادي في ظل تدهور الظروف المعيشية باليمن.

وفقًا لإحدى الشهادات التي حصلت عليها المنظمة، قال أحد المجندين الذين أُعيدوا من منفذ "صرفيت" الحدودي مع سلطنة عمان "حاولت السفر إلى روسيا بعدما قررت الانضمام للتجنيد. تواصلت مع المندوبين التابعين لشركة "عبد الولي الجابري" في مدينتي، وطلبوا مني جواز السفر ليقوموا بإرساله إلى مكتب الشركة في مسقط. أخبروني أنهم سيستخرجون تأشيرة السفر إلى روسيا، بعدها يتم إرسال الجوازات والتأشيرات إلى مندوب في مدينة الغيضة بمحافظة المهرة، حيث يبدأ الإعداد للسفر"

كشف تقرير أمني اطلعت عليه سام عن وجود تطابق كبير مع هذه الشهادات، حيث أوضح أن عمليات التجنيد تعتمد على استقطاب الشباب عبر وعود بدفع مبالغ مالية تصل إلى ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي، مستغلين الظروف الاقتصادية الصعبة في البلاد. تبدأ العملية بتسجيل المجندين في مناطقهم، ثم إرسال جوازات سفرهم إلى عمان لاستخراج التأشيرات الروسية. بعد استلام التأشيرات، يتم تنظيم نقل المجندين عبر مراحل تشمل عبور الحدود مع سلطنة عمان، وصولاً إلى روسيا.

المرحلة الأولى..

من السكن إلى الغيضة عاصمة المهرة المحافظة الشرقية المجاورة لسلطنة عمان

تبدأ المرحلة الأولى من عملية نقل المجندين بعد إصدار تأشيرات السفر من القنصلية الروسية في مسقط. وفقًا لما أوردته شهادات وتقارير جمعتها منظمة "سام"، يتم التواصل مع الأفراد الذين حصلوا علي تأشيرة سفر من القنصلية الروسية من خلال مندوبي شركة عبدالولي الجابري. يُطلب من المجندين السفر إلى مدينة الغيضة، عاصمة محافظة المهرة، المحاذية لسلطنة عمان، حيث يتم تجميعهم قبل الانتقال إلى الأراضي العمانية.
وبحسب نص تقرير أمني، فإن "التجنيد إلى روسيا يتم عبر استقطاب الشباب للقتال في أوكرانيا مع القوات الروسية، من قبل يمنيين -بعضهم قد انخرط سابقا في التجنيد إلى روسيا- من خلال إغرائهم بمبالغ مالية كبيرة، مستغلين وضعهم المعيشي المتردي"، وتُجرى عملية التجنيد عبر تسجيل الأشخاص بواسطة مندوبين من نفس المحافظات، بعدها يتم تجميع الجوازات عبر مندوبين مكلفين بذلك من قبل مكتب شركة الجابري، حيث يتم إرسال الجوازات إلى المقر الرئيس لشركة الجابري في العاصمة مسقط في سلطنة عمان، من أجل استخراج تأشيرات، وبعد إصدار التأشيرات من السفارة الروسية في مسقط يسافر المستعدين إلى مدينة الغيضة بمحافظة المهرة .
في شهادته التي حصلت عليها "سام"، روى أحد المجندين، وهو من محافظة تعز، تفاصيل تجربته، مفضلًا عدم الكشف عن هويته: "لم أكن أقصد تجنيد أحد. تحدثت لبعض الشباب عن رغبتي في الذهاب إلى روسيا، وهم عبروا عن رغبتهم بالانضمام، كل منهم أحضر عددًا آخر. اتصل بي شخص وسلمت له جواز السفر الخاص بي، وعند صدور الفيزا طلب مني السفر إلى الغيضة. كنت في حيرة، فقررت اصطحاب مجموعة صغيرة، نحو عشرة أشخاص، بينما طلبت من الآخرين الانتظار حتى نرى الوضع". وأضاف: "سافرنا في حافلات متفرقة، ومررنا بمحافظة المهرة، وهناك التقينا بمجموعة أفراد من مناطق أخرى -بما فيها منها:الصوا، حيفان، إب- وجميعهم تم توجيههم من قبل مندوبين تابعين للشركة، بينهم شخص يُدعى محمد الشرعبي".
تُظهر هذه الشهادة أن عملية النقل تتم بتنسيق دقيق عبر مراحل متتالية تشمل تجميع المجندين، التنقل بين المحافظات، واستكمال الإجراءات الرسمية في عمان، وهو ما يثير قلقًا كبيرًا حول استغلال الأوضاع الإنسانية في اليمن لتجنيد أفراد في صراعات دولية، بما يشكل خرقًا للمعايير الحقوقية والقانونية الدولية.

المرحلة الثانية..

من الغيضة إلى مسقط

تكشف الشهادات التي حصلت عليها سام عن وجود شبكة منظمة تُدار بعناية لتنفيذ عمليات نقل الأفراد، مع استخدام واجهات متعددة للتمويه على أنشطة التجنيد.

قدم عدد من المجندين شهادات لمنظمة سام حول الآلية التي تستخدمها شبكة التجنيد التي تديرها شركة الجابري لتجنيد الأفراد ونقلهم إلى روسيا، وأفادوا بأن إصدار التأشيرات يتم من قبل السفارة الروسية في سلطنة عمان. بعد ذلك، يُطلب من المجندين من مختلف المحافظات السفر إلى مدينة الغيضة، عاصمة محافظة المهرة، حيث يتم تجميع أصحاب التأشيرات. أوضح الشهود أن الشبكة تعتمد على شركة سفريات وسياحة يديرها مكتب الجابري، ويبدو أن هذه الشركة أُنشئت كواجهة لتغطية أنشطة التجنيد.

بحسب محضر التحقيق مع أحد الأشخاص المشاركين، (محمد مهيوب سيف النصيري)، المقيم في سلطنة عمان، فقد تم التواصل معه من قبل مكتب الجابري ليعمل كمندوب في الغيضة لنقل الأفراد إلى مسقط باستخدام حافلات خاصة. أكد النصيري أن المكتب تكفل بجميع تكاليف النقل، بينما يحصل المندوب على مبلغ مقطوع عن كل شخص ينقله إلى مسقط.

تواصلت المنظمة مع أحد العائدين من بوابة صرفيت أثناء محاولة نقلهم إلى سلطنة عمان، وهو شاب من محافظة تعز فضل عدم الكشف عن هويته. أكد الشاب أنه لم يكن ينوي التجنيد، بل تحدث مع أصدقائه حول السفر إلى روسيا، فبادر بعضهم بالتطوع للسفر. وأوضح أنه أخذ مجموعة صغيرة معه إلى محافظة المهرة، فيما طلب من البقية الانتظار للتحقق من الوضع قبل اتخاذ أي خطوات إضافية. ذكر الشاهد أن التنقل تم عبر حافلات متفرقة، وأنهم تجمعوا في الغيضة مع آخرين من مناطق متعددة. وأضاف أن منسق المكتب في المهرة، الذي يُدعى محمد الشرعبي حسب شهادات أخرى، ساهم في تنظيم العملية واستئجار حافلات لنقل المجندين.

المرحلة الثالثة ..

من مسقط إلى موسكو

تبدأ المرحلة الثالثة من عملية نقل المجندين بعد عبور باصات النقل منفذ صرفيت الحدودي بين سلطنة عمان واليمن، لتصل إلى محطة محورية تُدار بدقة تنظيميّة. وفقًا لشهادات مجندين حصلت عليها منظمة "سام"، يتم تسهيل دخول هؤلاء الأشخاص الحاصلين على تأشيرات سياحية روسية صادرة من القنصلية الروسية بمدينة الغيضة اليمنية. بمجرد وصولهم إلى العاصمة العمانية مسقط، تنقلهم شركة الجابري للنقل والسفريات إلى شقق مفروشة مُجهزة خصيصًا لهذا الغرض في منطقتي الخوير والغبرة بمسقط، حيث تُشرف شركة الجابري للاستيراد على إقامتهم المؤقتة.

في الخطوة التالية، يتم تنظيم سفرهم إلى موسكو عبر مطار دبي الدولي من قبل شخص يُدعى محمد قاسم العلياني، وهو يمني الجنسية. الهدف من هذه الرحلة ينقسم إلى مسارين: المسار الأول يتضمن الانضمام إلى القوات الروسية للقتال في أوكرانيا، بينما يُستخدم المسار الثاني لتهريب بعض الأفراد إلى دول أوروبا. وقد تمكنت "سام" من توثيق هذه التحركات عبر أدلة مادية شملت تذاكر سفر، إحداها تؤكد الرحلة بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٢٤، والتي أظهرت مسارًا واضحًا يبدأ من مسقط إلى دبي ومنها إلى موسكو.

تجنيد للعاملين في مسقط

وفقًا لإفادات وثقتها منظمة "سام"، تنشط شبكة يقودها عبدالولي الجابري في سلطنة عمان لاستقطاب اليمنيين المقيمين هناك، مستغلة أوضاعهم الاقتصادية لتجنيدهم حيث يُعرض على اليمنيين عروض مغرية تتضمن رواتب بالدولار الأمريكي مع وعود بالعمل في خدمات لوجستية ، بعددها يتم استلام جوازات سفر المستهدفين لإتمام إجراءات التأشيرة بشكل كامل

في حديثه مع منظمة "سام"، قال أحد المجندين العائدين مؤخرًا من روسيا إلى المملكة العربية السعودية بعد رفضه الانخراط في الجبهات الروسية، إنه كان يعيش في سلطنة عمان في ظروف جيدة حتى التقى بشخص يُدعى محمد العلياني. وفقًا لشهادته، وعده العلياني بفرصة عمل مجزية في روسيا برواتب بالدولار الأمريكي، مع ضمان عدم مشاركته في القتال. لكن بعد تسليم جواز سفره لاستخراج تأشيرة السفر، وجد نفسه في غضون شهر على متن رحلة إلى روسيا، ليكتشف ظروفًا مغايرة تمامًا لتلك التي تم وعده بها، حيث تفاجأ بحقيقة وضعه هناك، التي كانت مختلفة عن التوقعات التي أُعطيت له مسبقًا.

شاب يمني تحدث إلى "سام" عن تجربته، واصفًا كيف تم استدراجه للقتال في روسيا بوعود خادعة، وهو ما يعكس جانبًا من الشبكات المعقدة التي تستهدف الشباب اليمني. قال الشاب، الذي كان يدرس في إحدى الجامعات الماليزية قبل أن يسافر إلى إندونيسيا للحصول على إقامة مستثمر، إنه عاد إلى سلطنة عمان في محاولة لتحسين وضعه الاقتصادي والجمع بين العمل والدراسة. استقر في مدينة صلالة، حيث استأجر بناية صغيرة لبدء مشروعه الخاص، إلا أنه تعرض لاحقًا للاستقطاب من قبل عبد الولي الجابري وآخرين. أضاف الشاب أن الوعود المقدمة له كانت تتمثل في فرص عمل كمهندس برمجيات، لكن انتهى به المطاف في روسيا في ظروف لم تكن كما تم تصويرها. قصته تعكس استغلال الظروف الاقتصادية والتعليمية لشباب يمنيين من خلال إغراءات ظاهرها اقتصادي ومهني، لكن باطنها يفضي إلى مسارات مغايرة تمامًا للتوقعات.

مسارات أخرى

تُعد سلطنة عمان، وتحديدًا مدينة مسقط، المركز الرئيس لتجنيد المواطنين اليمنيين للقتال في أوكرانيا، حيث تمر أعداد كبيرة من المجندين عبر مدينة الغيضة ومنفذ صرفيت الحدودي مع سلطنة عمان، ليتم نقلهم لاحقًا إلى موسكو، وفقًا للتحقيقات التي أجرتها المنظمة يتم وصول المجندين إلى مدينة الغيضة عبر مسارات متنوعة تشمل محطات متعددة. في هذا السياق، تساهم شبكة من السماسرة المحليين والدوليين، بالتعاون مع شركة "الجابري" للاستيراد والتصدير، في تسهيل العمليات التي تستغل أوضاعهم الاقتصادية الصعبة في اليمن لإغرائهم بمبالغ مالية كبيرة، حيث يشرف على هذا المسار شركة "الجابري"، وهي تعمل في تعاون وثيق مع شبكة من السماسرة والوسطاء في دول عدة.

تتعدد المسارات التي يتم عبرها تجنيد الأفراد، وتشمل:

المسار الأول: تجميع المجندين في منفذ صرفيت الحدودي مع سلطنة عمان، حيث يتم نقلهم لاحقًا إلى موسكو عبر مسقط.

المسار الثاني: يبدأ من اليمن إلى مكة المكرمة لأداء العمرة، ثم الانتقال إلى دبي وموسكو، حيث يتم الاستقبال والتسهيلات من خلال أشخاص مرتبطين بشركة الجابري.

المسار الثالث: ينطلق من اليمن إلى جيبوتي، ومن ثم إلى موسكو.

المسار الرابع: يبدأ من اليمن إلى مصر، حيث يقيم الأشخاص لمدة لا تزيد عن عشرة أيام قبل السفر إلى موسكو.

هذه العمليات تشير بوضوح إلى ممارسات تشكل انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان الأساسية المتعلقة بالحرية والأمان الشخصي، بالإضافة إلى عمليات الاتجار بالبشر والتغرير. إن تجنيد الأشخاص عبر التضليل والمراوغة يعتبر انتهاكًا لحقهم في اتخاذ قرارات حرة ومستنيرة، ويعرضهم للانتهاكات الجسيمة في الأراضي الروسية، بما في ذلك الاستغلال والإكراه على القتال في ظروف غير قانونية.

الفرع الثالث

جهود حكومية في كشف شبكة التجنيد

يستعرض هذا الفصل تفاصيل ضبط مجموعة من اليمنيين في منفذ صرفيت بمحافظة المهرة أثناء محاولتهم السفر بتأشيرات دخول إلى روسيا، ويكشف عن دور شبكات استقطاب محلية ودولية تستغل الأوضاع الإنسانية للشباب اليمني. يسلط الضوء على الجهود الحكومية في التحقيقات والإفراج المشروط، ويضع هذه الأحداث في إطار قانوني وإنساني يعكس تعقيد الأوضاع في اليمن.

منفذ صرفيت الجمركي بالمهرة وجهود الحكومة اليمنية

حصلت منظمة سام للحقوق والحريات على وثائق تكشف تفاصيل ضبط ٢٦ شخصًا يمنيًا بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠٢٤ في منفذ صرفيت، الواقع بالقرب من الحدود اليمنية مع سلطنة عمان. تشير الوثائق إلى أن هؤلاء الأشخاص كانوا يحملون تأشيرات دخول إلى روسيا. التحقيقات الأولية تفيد بأن المجموعة شملت ١٨ شخصًا من محافظة تعز، فردًا واحدًا من صنعاء، وسبعة آخرين من محافظة إب.
وفقًا للتقارير، تم استقطاب هؤلاء الأفراد عبر شبكة وسطاء، من بينهم شخص يُدعى محمد مهيوب سيف، الذي لعب دور المنسق، بالإضافة إلى ثلاثة سائقي حافلات قاموا بنقل الأفراد من المهرة إلى العاصمة العمانية مسقط. بعد اعتقالهم، تم اتخاذ إجراءات تضمنت احتجاز جوازات سفرهم، مع الإفراج عن جزء من المجموعة لاحقًا بشرط ضمان عودتهم إلى منازلهم في اليمن.
وبحسب شهادة أحد الأفراد الذين تم الافراج عنهم من قبل أجهزة الأمن اليمنية لمنظمة سام فقد "عبرت عدد من الباصات إلى سلطنة عمان، وتم توقيف الباص الذي كنا نستقله، ليتم القبض علينا والتحقيق معنا، بعدها أرسلونا إلى أمن المحافظة، قبل أن يُفرج عنا لاحقا".

في قبضت الامن اليمني

توصلت سام إلى أسماء عدد من الأشخاص بعد التواصل مع عدد من المجندين أو الذين تم القبض عليهم وأُعيدوا إلى اليمن، ومنهم بحسب أحد الأشخاص -فضل عدم ذكر اسمه- الذي أفاد بقوله: "عندما علم أحدهم برغبتنا في الذهاب إلى روسيا، أعطى رقم هاتفي لشخص اسمه محمد خليل، والذي تواصل معي. هذا الشخص يستلم الجوازات ويرسلها إلى سلطنة عمان، وبعد عشرة أيام أو نصف شهر يعيدها وعليها تأشيرة سياحية لدخول روسيا.
وبحسب محضر تحقيقات الأمن اليمني في منفذ صرفيت، فإن هناك شكوك وشبهات حول ثلاثة أشخاص متورطين في تجنيد الشباب اليمني والتغرير بهم، وهم رياض سعيد الراشدي من محافظة تعز والذي يتواجد حاليا في روسيا، ونائف محمد الجمال، مندوب في محافظة إب -يتواجد حاليا في روسيا- محمد قاسم محمد مهيوب العلياني، من محافظة تعز، وهو مندوب مكتب الجابري في مسقط لتخليص الجوازات .

الاستقبال عند الوصول إلى روسيا

يعد استقبال المجندين اليمنيين في روسيا خطوة مهمة ضمن سلسلة الإجراءات التي تعكس أبعادًا متعددة لهذه القضية. تشير الشهادات التي وثقتها سام إلى أن المجندين، الذين جرى استدراجهم تحت وعود مضللة، واجهوا ظروف استقبال تخضع لسيطرة صارمة.

الفرع الرابع

مآسي التجنيد القسري:

شهادات من اليمنيين في روسيا

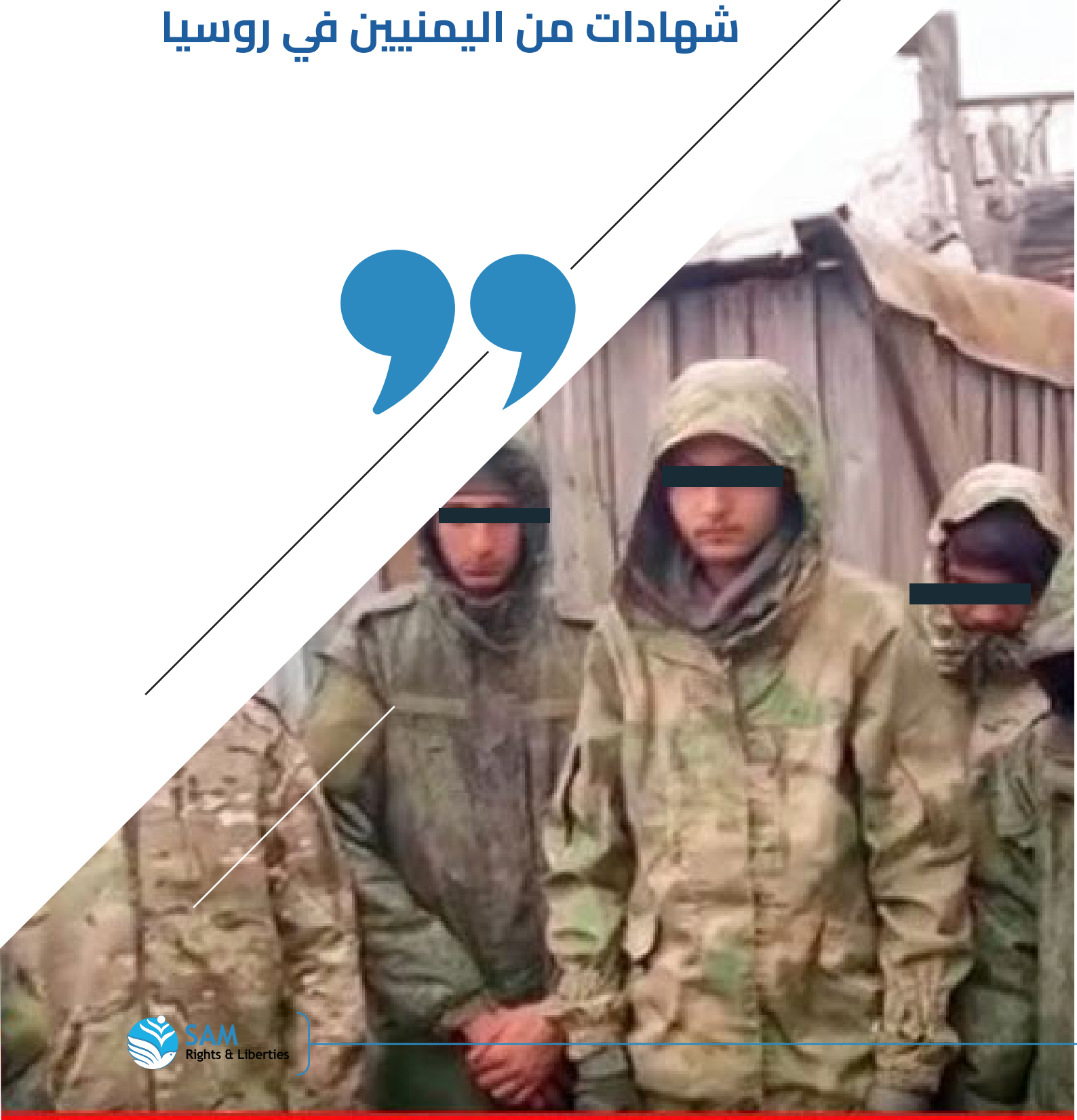

يلقي هذا الفرع الضوء على الانتهاكات الصارخة التي يتعرض لها المجندون اليمنيون في روسيا، بدءًا من وعود خادعة بالعمل المدني، وصولًا إلى زجهم قسرًا في خطوط القتال. تُوثق الشهادات تفاصيل مؤلمة عن ظروف التجنيد، الاحتجاز، التهديدات بالقتل، والتداعيات المأساوية التي دفع ثمنها هؤلاء الشباب، في انتهاك واضح للقوانين الدولية والإنسانية.

من المطار إلى الجبهات

- تؤكد الشهادات التي جمعته سام من المجندين في روسيا تعرضهم للعديد من الانتهاكات عند وصولهم إلى الأراضي الروسية، حيث تعرضوا للاستغلال والخداع في عملية تجنيد مشبوهة تحت غطاء العمل في مهام لوجستية. في شهادة أحد المجندين، الذي كان من ضمن مجموعة مكونة من ١٩ شخصًا، ١٣ منهم قدموا من سلطنة عمان و٦ من السعودية، تفاجأ المجندون باستقبالهم من قبل قوات وزارة الدفاع الروسية لدى وصولهم إلى مطار موسكو. ووفقًا للشهادة، رفض المجندون فورًا الخضوع للانتقال مع القوات الروسية إلى معسكرات التدريب، لكن تم أخذهم بالقوة إلى محافظة "نجني"، حيث تم احتجازهم وإجبارهم على التوقيع على عقود مكتوبة باللغة الروسية دون وجود مترجم أو تقديم شرح للحقوق والتزامات الأطراف، ما يشكل انتهاكًا لحقهم في العلم الكامل والإدراك الواعي للاتفاقيات التي يوقعون عليها.
- وبعد توقيعهم على العقود تم أخذهم إلى معسكر "روستوف" للتدريب ليلا، وفي الصباح استيقظوا فزعين على أصوات الرصاص، ليكتشفوا أنهم لم يكونوا في مهمة لوجستية كما تم إيهامهم بل تم إجبارهم على التدريب القتالي. أخبروهم أن التدريب اجباري من أربعة إلى خمسة أيام للدفاع عن النفس وليس للقتال في الجبهات، لكنهم شعروا أنهم خُدعوا مرة أخرى، حيث كان يرتكز التدريب على كيفية القتال في الجهات، حينها رفضوا إكمال التدريب أو المشاركة في القتال، ليتم اعتقالهم من قبل السلطات الروسية، وصودرت هواتفهم النقالة، ووضعوا في السجن وفيه تعرضوا لمحاكمة عسكرية غير عادلة. كما تم الإبلاغ عن قيامهم بالإضراب عن الطعام لمدة ثلاثة أيام احتجاجًا على معاملتهم غير الإنسانية. وبعد شهر من الاحتجاز، تم نقلهم إلى المطار وتُركوا دون أي دعم، ليضطروا لشراء تذاكر العودة إلى عمان والسعودية والعودة لاحقًا إلى اليمن.

معاملة مهينة ، وتمرد

وثقت المنظمة العديد من الشهادات تسلط الضوء على التجنيد القسري، ظروف الاحتجاز غير اللائقة، والتهديد بالقتل. توضح هذه الشهادات حاجة ملحة للتحقيق واتخاذ إجراءات لضمان حماية المجندين وضمان احترام القانون الدولي الإنساني.
أحد المجندين الذين تواصلت معهم سام " أفاد بأنه بعد ارتدائه الزي المدني، تم استدعاؤه من قبل الشرطة العسكرية والقضاء العسكري يوم الأحد، حيث تم احتجازه لمدة أربعة أيام في ظروف قاسية؛ بدون فراش أو بطانيات. خلال هذه الفترة، وُعد بأن الشرطة العسكرية ستأتي، لكنه عانى الحرمان من الطعام والغطاء. زميله، الذي ظهر في مقاطع فيديو مصابًا، رفض التقدم إلى الخطوط الأمامية بسبب المخاطر العالية. هذا الرفض دفعه لإطلاق النار على نفسه، ليبقى يومًا كاملًا دون إسعاف. وعندما أُسعف، تم نقله على دراجة نارية، مما أدى إلى كسر في رجله.

فيديو آخر أظهر شابين يمنيين يحفرون خنادق بلباس مدني. أحدهم أوضح أن شركة الجابري خدعتهم وأرسلتهم إلى روسيا، حيث طالبوا الحكومة اليمنية بإنقاذهم، ولكن دون استجابة. أفادوا بأن الشرطة العسكرية الروسية احتجزتهم أربعة أيام في ظروف غير إنسانية، محرومين من الفراش والطعام إلا ما يكفي للبقاء على قيد الحياة. لاحقًا، قيل لهم إنهم سيُحالون إلى المحكمة العسكرية لمحاكمتهم أو إعادتهم إلى بلدهم، لكنهم نُقلوا إلى الخطوط الأمامية وهددوا بالقتل إذا رفضوا العمل.
تحدث المجندون عن تهديدات مباشرة بإطلاق النار عليهم في حالة عدم الامتثال، وأُجبروا على تسليم أسلحتهم وترك الزي العسكري، ليواجهوا ظروفًا مشابهة مجددًا بعد احتجازهم ونقلهم إلى مواقع أخرى.

قتلى وجرحى من الجبهات

استمعت منظمة "سام" إلى تسجيل صوتي وصلها عبر تطبيق "واتساب"، وبعد التحقق من مصداقيته، تبيّن أنه يعود لشاب يمني تعرض للخداع، حيث تحدث عن نقله مع آخرين إلى جبهات القتال رغم وعود كاذبة بالعمل المدني. في التسجيل، يروي الشاب تفاصيل مروعة عن تعرضهم لقصف بطائرات الدرون فور وصولهم إلى المقدمة، مما أسفر عن مقتل أحد رفاقه، حمادة، وإصابة آخر يدعى محمد جمال بجروح بالغة. كما ذكر أن إصابته كانت طفيفة نسبيًا، مما اضطرهم للبقاء مختبئين في خندق حتى حلول المساء قبل أن يعودوا إلى الخطوط الخلفية بصعوبة، حيث تم نقلهم لاحقًا إلى منطقة "الدفاع" في روسيا لتلقي العلاج.
في سياق متصل، جاء خبر مقتل الشاب أحمد رشاد حامد علي الجعفري، البالغ من العمر ١٩ عامًا، وهو من محافظة إب ، أثناء مشاركته في الجبهة الروسية الأوكرانية. أحمد كان قد أنهى دراسته الثانوية في عام ٢٠٢٤، وتم استدراجه بعقد للعمل المدني في روسيا، مع وعود بالدراسة الجامعية في موسكو بعد انتهاء مدة العقد التي تبلغ سنة. إلا أنه، وفقًا لروايات مقربين منه، تفاجأ بترحيله إلى مناطق القتال، حيث ناشد الحكومة مرارًا لإنقاذه وإعادته إلى اليمن. أحمد كان يحلم بالعودة إلى أهله واستكمال دراسته الجامعية، لكن مأساته انتهت بخبر وفاته المأساوي، إلى جانب إصابة بعض رفاقه بجروح.

الفرع الخامس

التجنيد القسري في الصراعات الدولية:

استغلال الأسرى والمواطنين اليمنيين

يكشف هذا الفرع عن دور قيادات حوثية في استغلال المعتقلين السابقين وأوضاع الأسرى والمواطنين اليمنيين لتجنيدهم في نزاعات خارجية، بما في ذلك الحرب الروسية في أوكرانيا. تسلط الفقرات الضوء على استراتيجيات الإغراء والاستغلال التي تستغل الظروف الاقتصادية المتدهورة، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تتطلب تحقيقات مستقلة لمحاسبة الأطراف المتورطة.

بحسب موقع المجهر مصدر أمني في وزارة الداخلية بالحكومة المعترف بها, أفاد بأنه من خلال تتبع الأجهزة الأمنية في المناطق والمحافظات المحررة لقضية استقطاب الشباب وتجنيدهم في روسيا, تبين من خلال البحث والتحري وقوف جماعة الحوثي الإرهابية خلف هذا "النشاط المشبوه".

وكشف المصدر في حديثه لـ"المجهر" عن المحرك الرئيسي لعملية التجنيد من مقر إقامته بسلطته عمان من الخلال التنسيق مع وسطاء محليين (سماسرة) في المناطق المحررة ومناطق سيطرة المليشيا, موضحا أنه يدعى "عبدالولي عبده حسن الجابري" وهو عضو في برلمان الحوثيين غير المعترف به, ويشغل منصب قائد ما يسمى "اللواء ١١٥" التابع للجماعة.

وأكد المصدر أن الأجهزة الأمنية الحكومية تستشعر خطورة نشاط استقطاب وتجنيد الشباب خارج حدود البلاد ووجهت الوحدات التابعة لها بالتحرك العاجل في الأماكن التي تنشط فيها مثل هذه الأعمال, لافتا إلى ضبط عدد من المتورطين في محافظة تعز.وأضاف "رغم هذه الجهود والتحركات الأمنية للحد من هذه الظاهرة، إلا أن هناك كثافة في الإقبال وهذا يعود نتيجة الوضع المعيشي والاقتصادي والإغراءات التي يقدمها السماسرة للشباب".وأشار إلى أن المعلومات الواردة من مناطق سيطرة الحوثيين تفيد بأن هناك شباب غادروا أيضا إلى ذات الوجهة ولنفس الغرض, وهو ما يكشف تورط الحوثيين في هذه العملية التي أقل ما توصف بأنها "إتجار بالبشر".

في شهر نوفمبر نشرت قناة بلقيس في **برنامج المساء اليمني** مقابلة مع والدة احد المجندين لدي الحكومة الشرعية ويدعي مجيب جميل ، بحسب رواية الام فإن ابنها اعتقل في ٢٠١٨ في جبهة الجوف من قبل جماعة انصار الله الحوثية ، واخبرت من قبل اللواء الذي يعمل فيه انه اعتقل في معركة الجوف ، انقطعت أخباره عن اسرته منذ ذلك التاريخ حتي تفاجأ الام بوجود تشبهه كثير في ضمن الفيديوهات التي تناقلت اليمنين في روسيا ، ظهر في المقابلة واحد أولاد مجيب جميل تؤكد تعرفه علي والده .

يقول شقيق مجيب جميل، المقيم في صنعاء، بأن العائلة فقدت الاتصال به بعد أن أُسر خلال معارك في جبهة الجوف. لم يكن لديهم أي معلومات عنه حتى ظهوره في صور مجندين يمنيين في روسيا. أشار الشقيق إلى أنه تعرف على أخيه رغم ارتدائه لثاماً في الصور المنشورة، وذكر أن الأسرة تعاني أوضاعًا صعبة نتيجة انقطاع الرواتب. وأكد أن مجيب كان يعمل مع لواء الفتح تحت قيادة رداد الهاشمي، وغادر لتعزيز جبهة الجوف قبل ست سنوات، تاركًا خلفه أسرة مكونة من زوجة وأربعة أطفال تعتمد بشكل كامل على والدتهم لتوفير احتياجاتهم الأساسية ، لا يستبعد ان الظروف المادية وانقطاعه عن اسرته ربما تكون وراء قبول التجنيد للقتال في أوكرانيا مع القوات الروسية ، خاصة وان الفيديو المتداول لأشخاص من منطقة السمسرة القريبة من منطقتهم.

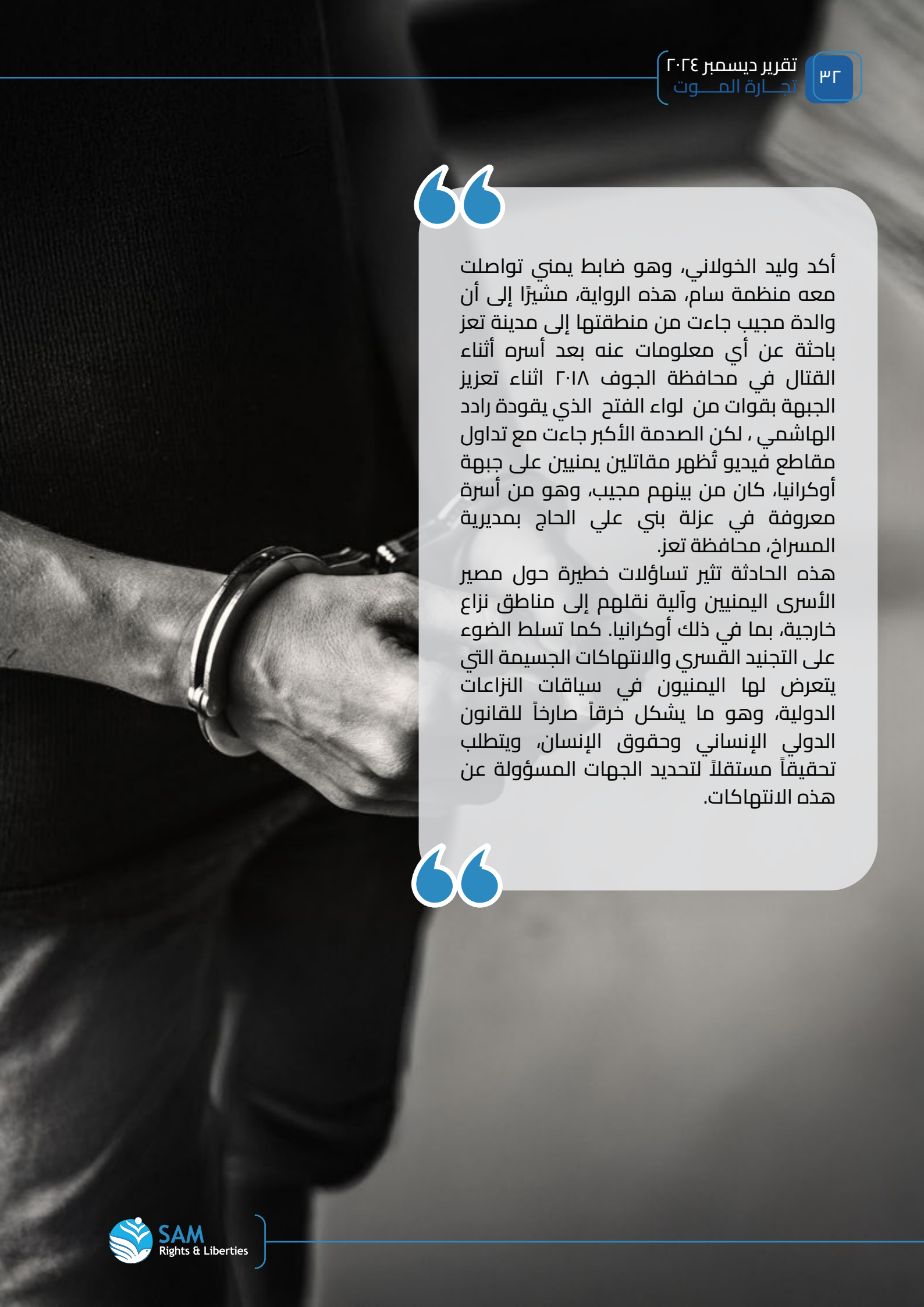

أكد وليد الخولاني، وهو ضابط يمني تواصلت معه منظمة سام، هذه الرواية، مشيرًا إلى أن والدة مجيب جاءت من منطقتها إلى مدينة تعز باحثة عن أي معلومات عنه بعد أسره أثناء القتال في محافظة الجوف ٢٠١٨ اثناء تعزيز الجبهة بقوات من لواء الفتح الذي يقودة رادد الهاشمي ، لكن الصدمة الأكبر جاءت مع تداول مقاطع فيديو تُظهر مقاتلين يمنيين على جبهة أوكرانيا، كان من بينهم مجيب، وهو من أسرة معروفة في عزلة بني علي الحاج بمديرية المسراخ، محافظة تعز.

هذه الحادثة تثير تساؤلات خطيرة حول مصير الأسرى اليمنيين وآلية نقلهم إلى مناطق نزاع خارجية، بما في ذلك أوكرانيا. كما تسلط الضوء على التجنيد القسري والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها اليمنيون في سياقات النزاعات الدولية، وهو ما يشكل خرقاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ويتطلب تحقيقاً مستقلاً لتحديد الجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات.

الفرع السادس

المسؤولية القانونية عن تجنيد اليمنيين في النزاعات الدولية:

تحليل الأطراف والانتهاكات

يستعرض هذا الفرع المسؤوليات القانونية المترتبة على تجنيد اليمنيين للقتال في مناطق النزاع مثل أوكرانيا، ويكشف عن الأطراف المحلية والدولية المتورطة في هذه الممارسات. كما يتناول الانتهاكات الموثقة للقوانين الدولية، بما في ذلك الاتجار بالبشر واستخدام المدنيين في أعمال عدائية، وفقاً لاتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المسؤولية القانونية وأهم الشخصيات المتورطة

إن عمليات تجنيد الأفراد اليمنيين وإرسالهم إلى مناطق نزاع مثل أوكرانيا تشكل انتهاكًا جسيمًا للمعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. هذه الممارسات تتضمن توافر عناصر المسؤولية الجنائية الفردية، واستنادًا إلى اتفاقيات الأمم المتحدة والبروتوكولات الدولية، فإن تلك الأعمال، بما فيها التجنيد القسري والخداع، تندرج ضمن الجرائم التي تستوجب المساءلة القانونية والملاحقة القضائية أمام المحاكم الوطنية والدولية، وأبرز الأطراف اليمنية المتورطة في جرائم تجنيد المرتزقة التي يحظرها القانون الدولي (عبدالولي الجابري وشركاه)، وفيما يتعلق بالأطراف الروسية المتورطة فقد تواجه اتهامات بالضلوع في الاتجار بالبشر وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

أبرز الشخصيات المتورطة

عبدالولي الجابري

"عضو مجلس النواب في صنعاء عن دورة ٢٠٠٣"

وهو شخصية قيادية في الجماعة الحوثية، ويمتد نفوذه إلى ما هو أبعد من السياسة، فخلال فترة الحرب تم تعيينه من قبل جماعة الحوثي قائد للواء ١٧٥ برتبة عميد، ولعب دورا حاسما في العمليات العسكرية، صدر ضده حكما غيابيا بالإعدام من قبل المحكمة العسكرية في محافظة مأرب التي تشرف عليها وزارة العدل في الحكومة الشرعية. وقد أسس الجابري عام ٢٠٢٢ شركة تحمل اسم (شركة الجابري للتجارة العامة والاستثمار)، تتخذ من مدينة مسقط العمانية مقر لها، وتعمل تحت القانون العماني، وهي شركة تثار حولها العديد من الاتهامات بشأن تهريب الأسلحة لجماعة الحوثي، كما اتهمت مؤخرا بضلوعها في تجنيد الشباب اليمنيين للقتال في أوكرانيا إلى جانب الجيش الروسي. تم تعيين الجابري من قبل المليشيا (مرفق ٣) مشرفاً أمنياً في المسراخ بتعز، وساهم في إدخال المليشيا إلى تعز، ثم عمل مشرفاً أمنياً بمديرية صبر، ويرجح أن هذا هو ما يفسر تجنيد عدد كبير من أبناء المسراخ في تعز، للقتال في أوكرانيا.

أبرز الشخصيات المتورطة

محمد قاسم محمد مهيوب العلياني

محافظة تعز – مديرية المعافر ، عمل سابقاً مدير قسم الضباب ، يعمل حاليا ً لدى مكتب الجابري، ويقيم في سلطنة عمان، سافر مع عبد الولي الجابري إلى روسيا بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٢٤

محمد مهيوب سيف النصيري

من محافظة إب، يعمل منسقاً لشركة الجابري لدخول المجندين من مدينة الغيضة في محافظة المهرة شرقي اليمن إلى مسقط في سلطنة عمان.

هاني الزريقي
مندوب " عبدالولي الجابري"

في محافظة اب ويعد من انشط المندوبين في التجنيد ، مقين في روسيا ، ويعمل حلقة وصل ومترجم بين الجابري والأطراف الروسية .

ديمتري
روسي الجنسية

يعمل كوسيط بين شركة الجابري والقنصلية الروسية في سلطنة عمان، ويبدو من خلال الشهادات أنه يقدم لوجستيات متعلقة بالمعاملات لدى القنصلية الروسية.

التحليل القانوني لانتهاكات تجنيد اليمنيين في النزاعات الدولية

تشكل حوادث استدراج الأفراد اليمنيين للعمل القسري في سياقات النزاع المسلح خرقًا صريحًا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. أبرز هذه الانتهاكات تشمل:
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨): المادة ٢٣ تضمن الحق في العمل الحر بعيدًا عن الإكراه ، و المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكفل لكل فرد حق العمل في بيئة خالية من الإكراه أو التمييز. استغلال الأفراد لتجنيدهم في النزاعات، تحت غطاء العمل أو الهجرة، يمثل انتهاكًا لهذا الحق ، المادة ٨ من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية تحظر العمل القسري والاستغلال، بما في ذلك التجنيد باستخدام وسائل الخداع.
كما تشكل الحوادث التي وثقتها المنظمة انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وعلى وجه اتفاقية جنيف الرابعة ، التي تحظر المعاملة القاسية أو اللا إنسانية ضد الأفراد المحميين، بما يشمل حظر استخدام المدنيين أو الأشخاص المحميين في النزاعات المسلحة بأي شكل يعرض حياتهم أو سلامتهم للخطر. تجنيد الأفراد اليمنيين في سياقات النزاع الأوكراني يعد خرقًا لهذه المبادئ، ويُصنف كاستغلال مرفوض للضعف الإنساني والاقتصادي، إضافة للبروتوكول الإضافي الأول (١٩٧٧): يجرم تجنيد المدنيين أو استخدامهم في أعمال عدائية بالقوة أو الخداع.
تشير هذه الممارسات إلى خرق محتمل لبروتوكولات الأمم المتحدة الخاصة بمنع الاتجار بالبشر، التي تحظر نقل الأفراد أو استغلالهم تحت وعود زائفة أو ضغوط اقتصادية ، كما اعتماد شبكات التجنيد على وعود مضللة بالعمل في بيئات آمنة مع رواتب مغرية يظهر استغلالًا ممنهجًا لأفراد يعانون من ظروف اقتصادية صعبة ، هذه الممارسات تقع ضمن التعريف الدولي للاتجار بالبشر، الذي يشمل تجنيد الأشخاص لأغراض خطرة دون موافقة مستنيرة.
تشير الشهادات الموثقة إلى نمط متكرر من الاستغلال يستهدف العمالة اليمنية في ظل تدهور الوضع الإنساني في البلاد. وعود بوظائف مستقرة خارج خطوط النزاع غالبًا ما تتبدد، مما يعرض الأفراد لضغوط للمشاركة في القتال أو العمل تحت ظروف قسرية ، استخدام أساليب الإغراء والخداع لاستهداف أفراد يعانون من الفقر أو الهشاشة الاقتصادية يعكس ممارسات ممنهجة تنتهك حقوق الإنسان الأساسية.

التوصيات

- تطالب منظمة "سام" الحكومة اليمنية وسلطنة عمان بإجراء تحقيق مستقل وشامل في الأنشطة المتعلقة بتجنيد الأفراد اليمنيين، وتحديد المسؤولين عن هذه الانتهاكات.
- يجب أن تتخذ السلطات المحلية والدولية إجراءات قانونية صارمة لملاحقة شبكات التجنيد والأفراد المتورطين.
- يجب تعزيز الحماية القانونية للأفراد المتضررين وضمان عدم تعرضهم لمزيد من الاستغلال أو الانتقام.
- دعم برامج توعية مجتمعية لتجنب استدراج الأفراد بوعود كاذبة، وتعزيز البدائل الاقتصادية المحلية التي تحمي الأفراد من السقوط في فخاخ شبكات التجنيد
- تقديم الدعم القانوني والنفسي للمجندين العائدين وضمان إعادة تأهيلهم.
- نشر حملات توعية واسعة النطاق حول مخاطر الاتجار بالبشر والتجنيد القسري
- ضرورة تقديم الدعم النفسي والقانوني للمجندين وضمان إعادة إدماجهم في بيئتهم الأصلية.

إلى منظمات حقوق الإنسان

- تعزيز الدعم القانوني والنفسي للمجندين العائدين من الصراع.
- زيادة حملات التوعية ضد ممارسات التجنيد القسري في مناطق النزاع، وتقديم الدعم للأسر المتضررة.

تـــجـــارة الـــمـــوت

كيف تم اسْتغلال اليمنيين للقتال في أوكرانيا

December 2024

info@samrl.org

www.samrl.org